

من وثائق "إلى الأمام"  
المرحلة الثانية: 1980 - 1994  
الخط التحريفي  
الطور الثاني: 1985 - 1994

الأهداف التكتيكية والبرنامج الثوري: ضرورة تمفصلهما الجدلي<sup>1</sup>

يطرح البعض حاليا ضرورة بناء إطار سياسي جديد شرعي قادر على تجاوز المأزق، الذي وصل إليه الذين قدموا جميع التنازلات من أجل الحصول على الشرعية، وقد يستمرون في تقديم التنازلات دون أن يحققوا أي هدف من الأهداف التي فرضت عليهم الدخول في الشرعية، وكذا، مازال الذين رفضوا الشرعية تجنبنا للقمع، أي أن هذا الطرح، يعتبر نفسه بديلا (البديل السديد) لكل القوى السياسية المغربية العلنية منها والسرية. سنحاول في هذا النص بعد تقديم سريع لهذا الطرح مناقشة أسسه وأبعاده السياسية والفكرية، وسنقدم تصورنا للجواب الذي نعتبره سديدا على المستوى العالي للصراع الطبقي في بلادنا.

1. تقديم مركز ل طرح بناء إطار سياسي شرعي جديد:

ينبغي هذا الطرح على تحليل الظرف السياسي الراهن، وعلى تقييم القوى السياسية الشرعية والسرية، نستخلص منها أن الديمقراطية السياسية هي الجوهر، وضرورة بناء منظمة سياسية شرعية جديدة. ويكتفي الطرح بالنقط التالية حول الوضع السياسي:

الظرف الدولي:

- \* تحولات في بلدان أوروبا الشرقية وبعض بلدان إفريقيا.
- \* ضغوطات الدول الغربية على بعض البلدان التابعة، لدفعها للقيام بنوع من التفتح (التذكير بتقرير وزارة الخارجية الامريكية).

الظرف الداخلي:

- \* تنامي الوعي بحقوق الانسان.
- \* إدراك النظام أن المغرب مهدد بتحولات لن تكون لصالح النظام، من تم إقدامه على بعض الخطوات:
- البيان الحكومي حول إلغاء الإضراب العام في أبريل 1990.
- تشكيل مجلس استشاري لحقوق الإنسان.

1. الهامش من وضع موقع 30 غشت: كتبت الوثيقة سنة 1990، وتعكس إلى حد ما بعض الخلافات التي كانت تظهر بين أنصار خط "إعادة البناء"، وقد ظل الخلاف بينهم حول العمل "الشرعي" قائما منذ 1984 في إرهاباته الأولى، ثم تطور بعد ذلك، فحسم لصالح العمل في الشرعية بعد حل المنظمة وتأسيس تنظيم سياسي علني تحت اسم "النهج الديمقراطي". وعموما، فإن وجود وثائق من هذا القبيل، تنتمي للمرحلة ما بعد 1985، لتعكس، كما أشرنا إليه في السابق، ذلك التطور المنعرج، غير المتساوي للخط التحريفي الجديد، الذي لم يكن يعدم وجود بعض الآراء والمواقف الشخصية، من خلال بعض النصوص أو المقالات تخرج عن إطار الاتجاه العام، بحيث لم يفرض الاتجاه التحريفي الجديد هيمنته المطلقة إلا في آخر المطاف، مستفيدا من المواقف الوسطية والمتذبذبة، والأوهام التي يخلقها الوضع الذاتي في السجن.

- مقترح النظام للأحزاب السياسية بتغيير الدستور
- شعور القوى السياسية بأن الظرف لم يعد كما كان.
- الاسلاميون احتلوا مواقع هامة في الدول المغاربية.
- المناضلين الذين ظلوا خارجين عن الإجماع الوطني انسحبوا من الميدان السياسي، ولم يقدموا بديلا سياسيا مطروحا للعموم، إذن، وبشكل مركز ينطلق هذا الطرح من أن النظام مقبل على تفتح سياسي، وعيا منه بمصالحه، وبسبب ضغط عوامل خارجية (التطورات في أوروبا الشرقية وبعض البلدان الافريقية، وضغط البلدان الغربية على الدول التابعة)، وأن على المناضلين الذين ظلوا خارجين عن الإجماع الوطني، أن يستفيدوا من هذا الظرف، لبناء إطار سياسي شرعي يسمح لهم، حسب هذا الطرح بتلافي المأزقين الذين أتينا على ذكرهما في التقديم.

### II. مناقشة هذا الطرح:

سنناقش هذا الطرح على ثلاث مستويات:  
أولا: إنه إسقاط تعسفي للتغييرات التي وقعت في بعض الدول، وسكوت عن طبيعة التفتح، الذي تدفع إليه الإمبريالية وتضخيم لبعض خطوات النظام.  
ثانيا: تغييب لأي تحليل للتناقضات الطبقية ولطبيعة النظام والمنظمات السياسية ببلادنا.  
ثالثا: فهم خاطئ مغلوط ومغالط لتجربة القوى السياسية الشرعية والسرية.

### أولا: إسقاط تعسفي للتغييرات التي وقعت في بعض الدول والسكوت عن طبيعة التفتح الذي تدفع إليه الإمبريالية وتضخيم لبعض خطوات النظام.

إن من الخاطئ إسقاط التحولات، التي وقعت في دول أوروبا الشرقية على المغرب، ففي تلك الدول كانت السلطة في يد قشرة بيروقراطية، تهيمن على الحزب وأجهزة الدولة، وتستمد مشروعيتها من ادعائها تمثيل الشعب، وهي في الحقيقة أصبحت معزولة عنه، وتمارس عليه الديكتاتورية، بفضل الدعم العسكري للاتحاد السوفياتي، لذلك حين فقدت هذا الدعم في ظل سياسية غورباتشوف، ظهرت هذه البيروقراطية على حقيقتها، واستطاعت مختلف الطبقات أن تطيح بها بسرعة بفضل مظاهرات ضخمة.  
أما في المغرب، فالسلطة في يد النظام الملكي، الممثل للطبقات السائدة والمتحكم في أجهزة قمعية ضخمة، تندمج أطرها العليا في الطبقات السائدة، والتي لن تتوانى عن قمع أي مظاهرات شعبية بكل قسوة ودموية، كما عبرت عن ذلك خلال تاريخها الطويل. ثم إن الطبقات السائدة قد استطاعت جر بعض فئات الطبقات المتوسطة إليها، وجر الأحزاب الاصلاحية، الشيء الذي يجعلها توسع من هيمنتها السياسية وايدولوجية على الجماهير الشعبية.

لقد وقعت حركات جماهيرية قوية في بعض البلدان الإفريقية خلال هذه السنة (ساحل العاج، الغابون...)، لكنها لم تؤد إلى القضاء الانظمة القائمة، وذلك من جهة، لأن الأوضاع في إفريقيا تختلف عن الأوضاع في أوروبا الشرقية، ولأن الامبريالية وإن كانت تريد تفتحا ما في هذه البلدان الافريقية، فإنها تخشى انتصار ثورات شعبية.

إن البلد الوحيد، الذي عرف ويعرف تطورات هامة وعميقة في إفريقيا هو الجزائر. لفهم أسس هذا الواقع، لابد من محاولة الإحاطة بالتناقضات الطبقيّة هناك لجبهة التحرير الوطني، التي كانت تعبر عن هيمنة البورجوازية الصغرى على الجماهير الشعبيّة، عبر تحكمها في جهاز الدولة أصبحت أكثر فأكثر مفرغة من أي مضمون وتمثيلية طبقية، بسبب التمايز الطبقي الذي عرفته البورجوازية الصغرى منذ الاستقلال، حيث تحولت فئات منها إلى بورجوازية كبيرة، مستفيدة من مواقعها في أجهزة الدولة، بينما التحقت فئات أخرى بصفوف الكادحين. إن هذه الوضعية أدت إلى ضعف خطير للجبهة، ولجهاز الدولة المركزيّة، الذي تتحكم فيه. في نفس الوقت، لازالت الطبقات الجديدة، التي أفرزها التمايز الطبقي في المرحلة الأولى لبناء إدارتها السياسيّة، بعد إقرار التعددية الحزبية في البلاد مؤخرًا.

إن هذين العاملين - إضافة إلى تفاقم الأزمة الاقتصاديّة والمجتمعيّة التي أدت إليها عصرنة سريعة وفوضوية - أديا إلى نوع من التوازن غير المستقر في البلاد، بين مختلف الطبقات، سمح بإجراء انتخابات نزيهة، ولازال يسمح بتطور النشاط السياسي لمختلف الطبقات والفئات الاجتماعيّة، في جو من الحرية والديمقراطية فريد من نوعه، في العالم الثالث، غير أن هذا الوضع هو وضع انتقالي.

إن بلادنا لم تشهد مثل هذه التطورات، حيث ظلت الطبقات السائدة ونظامها، تتحكم في السلطة وتتطور في اتجاه استمرار وتوثق علاقات التبعية للإمبريالية. إن هذه الطبقات ذات التاريخ الاستقلالي والقمعي الطويل، والتي تطورت لتستجيب لتطورات الإمبريالية، عملت على بناء تعبيراتها السياسيّة والفكريّة، وتحاول عقلنة سلطتها، وإعطاءها المشروعية فيما يسمى بالمؤسسات "الديمقراطية"، لذلك من الوهم الظن، أن بلادنا يمكن أن تعرف أوضاعا مثل تلك التي تعرفها الجزائر.

أما على صعيد آخر، صحيح أن هناك ضغط على النظام من طرف الإمبريالية، ليقوم بفتح سياسي، لكن لا يجب السقوط في تضخيم هذه الضغوطات، وذلك لأن الإمبريالية تحتاج أيضا إلى النظام، الذي يطبق بحماس السياسات الاقتصاديّة، التي تملئها عليه، ويقدم لها الخدمات السياسيّة، بل حتى العسكريّة إن اقتضى الحال، كما كان الأمر في إفريقيا (في الزاير مثلا)، وكما هو الحال الآن في الخليج.

أما من جهة أخرى، وذلك هو الأساس بالنسبة، فلا يجب أن نغالط أنفسنا، ونغالط المناضلين حول طبيعة التفتح السياسي، الذي قد تشجعه الإمبريالية. فهذا التفتح، وإن كان من شأنه أن يحقق بعض المكتسبات السياسيّة البسيطة، كإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، أو توسيع مشاركة الأحزاب المعارضة (أو بعضها) في المؤسسات التمثيلية للنظام، لا يمكنه سوى أن يكرس التبعية الاقتصاديّة والسياسيّة والثقافية للإمبريالية، وما تولده من فقر و جهل، واستغلال مكثف وتهميش للجماهير الشعبيّة، وبالتالي فإن هذا التفتح لا يمكنه إلا أن يكون محدودا في أحسن الأحوال، على بعض الفئات من الطبقات المتوسطة، وسيرسخ بالضرورة الديكتاتورية على الأغلبية الساحقة من الشعب المغربي.

صحيح أنه يجب أن يستفيد المناضلون من أي تفتح مهما كان، لكن السؤال المطروح، هو في أي اتجاه يجب أن تكون هذه الاستفادة:

هل في اتجاه زرع الأوهام حول هذا التفتح داخل الجماهير الشعبية، وإعطائها المشروعية عبر التهافت على الالتحاق به، وإدراج كل النشاط في إطاره، عبر تشكيل تنظيم سياسي جديد، أم بالاستفادة من الالتحاق بالجماهير الشعبية، وتوضيح طبيعة هذا التفتح، وإبراز البديل السديد، القادر على تحريرها من الاستغلال المكثف والتهميش والاضطهاد والاستبداد؟ هل هذا التفتح من شأنه، في ظل نظرة تطويرية خاطئة، أن يؤدي إلى إقامة ديمقراطية حقيقية، تستفيد منها الجماهير، أم أنه محكوم، بسبب طبيعة النظام والطبقات السائدة والامبريالية، أن يكون لباسا جديدا لنفس الديكتاتورية الممارسة حاليا ضد شعبنا؟

وعلى الصعيد الداخلي فإن الأسس السياسية لهذه المبادرة الهشة تبين الأحداث نفسها خطأها. فمن المضحك حقا إعطاء الأهمية للبيان الحكومي، الذي صدر في أبريل الماضي لإلغاء الإضراب العام، بقيادة ك. د. ش ما دامت خاضعة للاتجاه اليميني السائد في الاتحاد الاشتراكي، لن تستطيع أرادت ذلك أم أبتة: إلا تمثيل نفس المسرحية التي تمثلها منذ سنين، والمتمثلة في المطالبة بالحوار مع الحكومة، والضغط عليها لأجل ذلك، والحكومة تقبله مع شيء من المماطلة، ثم يفضي الحوار إلى لا شيء، أو إلى وعود لا تنفذ، ولا يستطيع التلويح بالإضراب العام، أن يخرج عن هذا السيناريو، ما دامت ك. د. ش تحت هيمنة الاتجاه اليميني في الاتحاد الاشتراكي.

إذن لا يمكن اعتبار البيان الحكومي لإلغاء الإضراب العام، كتنازل جدي ولا كتعبير فعلي لممارسة السلطة في بلادنا، إنه مجرد مناورة فرضتها الظروف على النظام. إن ما سبق لا يعني بتاتا أننا لا نقدر نضال وتضحيات العديد من المناضلين الشرفاء في هذه المركزية المناضلة، كما لا يعني أنه ليس هناك تناقضات بين قيادة ك. د. ش والاتجاه اليميني المهيمن في الاتحاد الاشتراكي.

لقد كثر الكلام عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، لكن لا شيء تغير في هذا المضمرة، فهذا المجلس انضاف إلى المجالس الأخرى، التي يحركها النظام كلما احتاج إليها، ويتعلق الأمر هنا بالأساس، باحتواء النضال من أجل حقوق الإنسان، الذي عرف بعض الانتعاش في البلاد، وإيجاد جهاز للرد على الرأي العام العالمي والمنظمات الإنسانية والحقوقية الدولية.

أما كل ما يقال عن تغيير الدستور، فعلاوة على أنه مجرد أقوال، لم يكف النظام نفسه عناء الإعلان عنه رسميا، فإنه حتى وإن تم، فلن يعمل سوى على المزيد من تكريس السلطة المطلقة للحسن، ربما هذه المرة باللجوء إلى الشريعة، وكذا إلى توفير بعض المصالح الجديدة للأحزاب ولبعض الفئات الطبقية التي تمثلها.

### **ثانيا: تغييب لأي تحليل للتناقضات الطبقية ولطبيعة النظام والطبقات السائدة في بلادنا:**

إن وجهة النظر التي ناقشها تسقط في نظرنا في تضخيم إمكانيات النضال الشرعي، والتقليل من واقع القمع والإرهاب، الذي لا زال يجثم على شعبنا ويحد من نضاليته.

إن هذا الخطأ ينتج عن تغييب أي تحليل للتناقضات الطبقية، ولطبيعة النظام والطبقات السائدة، يؤدي إلى تحليل سطحي للأوضاع السياسية في البلاد، وكلام عن الديمقراطية يتحاشى تحديد مضمونها الفعلي. لذلك

سنذكر في هذا الجزء بالثوابت حول النظام والطبقات السائدة، وسنعطي رأينا في الوضع السياسي وفي الديمقراطية، لذلك سيتكون هذا الجزء من:

(1) طبيعة الطبقات السائدة والنظام الملكي

(2) المميزات الأساسية للظرف السياسي الراهن

3 هل "الديموقراطية السياسية" المجردة، أم الديمقراطية المباشرة للمجالس الشعبية؟

### (1) طبيعة الطبقات السائدة والنظام الملكي:

إن المغرب قد عرف منذ زمن طويل، تشكل طبقات سائدة شهدت تطورات كبيرة، ليس هنا المجال لتفصيلها، ونحيل القارئ على كتاب "الصراع الطبقي في المغرب منذ 1956" لمجدي مجيد)، لكن يمكن إجمالها في أن هذه الطبقات القديمة العهد، قد أعيد تشكيلها في إطار التبعية للإمبريالية وخدمة لها، وأصبحت بعد سيرورة طويلة من التطور، تتكون بالأساس من ملاكي أراضي كبار وكومبرادور، ومعروف أن البورجوازية الكومبرادورية لم تعد بالأساس تلك الفئة الهشة والطفيلية الوسيطة، بين السوق الداخلية والسوق الرأسمالية العالمية، بل أصبحت بورجوازية صناعية وتجارية ومالية، بل أيضا زراعية تندمج أوثق اندماج بالإمبريالية وتخضع لها خضوعا تاما.

إذن هناك في مغربنا بنية طبقية سائدة، تؤسس سيادتها على قاعدة إنتاج التبعية وإعادة إنتاج التبعية، وما يرافقها من تفكير للجماهير الشعبية، ومن استغلال مكثف للكادحين، وتهميش لباقي الفئات الشعبية، وإذا كانت هذه السيطرة لا تتم بواسطة القمع فقط، بل تلجأ أيضا إلى الأساليب السياسية والإيديولوجية، فإن ممارسة الدكتاتورية تبقى ضرورة لا مناص منها، للحفاظ على هذه السيطرة، وترهيب الجماهير ومنعها من الانعتاق من العبودية، التي تعيش في ظلها، لذلك من المستحيل أن تفرز هذه البنية الطبقية السائدة، ديموقراطية قد تسمح للجماهير بالتعبير والدفاع الفعلي عن مصالحها. إن كل ما يمكن أن ينجز في ظل هذه السيادة الطبقية، هو "تفتح سياسي" شكلي ومحدود، قد يستطيع في أحسن الأحوال استيعاب بعض فئات الطبقات المتوسطة، وهو أيضا تفتح تحت مراقبة شديدة من طرف الأنظمة القائمة، وخاصة من طرف الجيش والبوليس، الذي غالبا ما يتدخل إذا تجاوز الحدود المرسومة له. وتجارب العالم الثالث، وخاصة أمريكا اللاتينية غنية عن كل تعليق. إن "الديموقراطية" في ظل أنظمة تبعية لا يمكن أن تكون سوى محاولات لعقلنة حكم الأنظمة الكومبرادورية، ولحصر الصراع الطبقي في لعبة سياسية مغشوشة، تتنافس في إطارها النخب الممثلة لمصالح الطبقات السائدة وأعوانها الطبقيين، وذلك على حساب الجماهير الشعبية المضطهدة والمستغلة بشكل مكثف.

وفي المغرب، فعلاوة على طبيعة الطبقات السائدة، التي لا تسمح سوى بديموقراطية شكلية ومحدودة وتحت مراقبة شديدة، فإن الطبيعة المخزنية المتخلفة للنظام الملكي، المبنية على الزبونية والمحسوبية والرشوة، وعلى الأساليب القروسطية في الحكم، وعلى البطش، والتي أدت إلى بناء جهاز دولة منتفخ وطفيلي

ومصاص لدماء شعبنا، لا يمكن إلا أن تعطي للديموقراطية المزعومة في بلادنا شكلا أكثر تخلفا وتعفنا واستبدادا.

لذلك من الخاطئ الظن، أنه يمكن أن يسمح النظام والطبقات السائدة لقوى مناضلة فعلا، أن تتواجد وتمارس قناعاتها في واضح النهار، وللجماهير أن تنعم فعلا بحقوق المواطنة كاملة. إذن، لا يجب على القوى المناضلة فعلا أن تسقط في "بلادة الشرعية" كما يطرح ذلك لينين، وتنسى ما هو أساسي، ألا وهو طبيعة عدوها، الذي يفرض عليها بالضرورة، إن كانت تهدف إلى التغيير الجذري، العمل في السرية.

إن التذكير بهذه الثوابت، لا يعني أنه لا يمكن القيام بعمل شرعي، والحقيقة أنه، حتى في ظل الأنظمة الأكثر دكتاتورية واستبدادا، يمكن ويجب القيام بالعمل الشرعي، لكن في ظل التبعية، وحتى في مراحل تفتحها السياسي الأكثر تقدمية، لا مفر لقوى مناضلة وثرورية فعلا، من العمل والتنظيم السريين، لذلك، فالعمل السياسي الثوري في ظل هذه الأنظمة، يفترض دائما عملا ذا طبيعة مزدوجة، شرعية ولا شرعية، أما الأهمية النسبية لهذا العمل أو ذاك، مرتبطة بالتحليل الدقيق للظرف السياسي.

## (2) المميزات الأساسية للظرف السياسي الراهن:

لن نفصل هنا في هذا الموضوع، مكتفين بطرح رؤوس أقلام:

- بداية نهوض الحركة الجماهيرية تمثل في خوض العديد من النضالات في المعامل والأحياء الشعبية والبوادي والجامعات ... ورغم أن النضالات لا زالت تتسم بالتشتت والدفاعية، فإنها أبانت عن طاقات كامنة هائلة، وأظهرت أن الجماهير بدأت تنفض عنها كابوس من الخوف والإرهاب، الذي تلا القمع القاسي إثر انتفاضة 1984، كما تجلى ذلك بالخصوص في التجاوب الكبير مع الدعوة للإضراب العام، الذي نادى به ك.د.ش في 19 أبريل 1990، وفي الحضور المكثف في المظاهرة المساندة للانتفاضة الفلسطينية في الرباط في 5 - 6 - 1990.

- التحاق فئات من الطبقات المتوسطة بالنضال، بعد أن أصبحت تعاني بشكل كبير من انعكاسات الأزمة الاقتصادية.

- بروز بعض التناقضات وسط الطبقات السائدة بين الفئات الاحتكارية المهيمنة، والفئات غير الاحتكارية، المرتبطة بالسوق الداخلية، هذه التناقضات التي عبرت عن نفسها في الانتقادات التي قدمتها تلك الفئات للعديد من سياسات النظام الاقتصادية، وكذا بعض المواقف المتميزة لحزب الأحرار. ولا شك أن أحزاب المعارضة البرلمانية، قد راهنت على هذه التناقضات عند طرحها لملتصم الرقابة.

وتتم هذه التطورات في ظل وضع ينبئ بقرب انفضاض الإجماع حول الصحراء، وبتزايد الإفلاس الاقتصادي، وتفاقم الكوارث الاجتماعية، وتصاعد النضال من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، الشيء الذي يضع النظام في موقع دفاعي، ويجعله جد متخوف من أية تطورات قد، تطرأ على الوضع، بينما تحاول القوى السياسية الاستفادة من الوضع لاسترجاع مصداقيتها داخل الشعب، وللضغط من أجل تحسين مواقعها في اللعبة السياسية.

من الواضح إذن، أن هذه الأوضاع تضعف الطبقات السائدة والنظام الملكي، وتسمح بالتالي بتطوير نضال الجماهير الشعبية، غير أن ضعف القوى الثورية والمناضلة، وانتعاش القوى الظلامية وضعف التنظيم الذاتي للجماهير، بل غيابها بالنسبة لقطاعات هامة كالفلاحين مثلا، وتخوف قوى المعارضة البرلمانية من تجاوز حركة الجماهير لها، كلها عوامل تعيق تطور النضال الجماهيري الشعبي، في حين تؤدي تبعية الفئات التقنوقراطية من الطبقات المتوسطة لجهاز الدولة والاحتكارات، والضعف الاقتصادي للفئات غير الاحتكارية واندماجها تحت هيمنة المجمعات المالية الكبرى، إلى تذبذب مواقف هذه الفئات الطبقيّة .

مما سبق، يظهر إذن أنه إذا كانت التناقضات وسط الطبقات السائدة، وبين هذه الأخيرة، وفئات من الطبقات المتوسطة تتطور وتعمق، وإذا كانت الأسس التي بنى عليها النظام الملكي الإجماع حوله، قد بدأت تتقوض، وأن ذلك يخلق ظروفا إيجابية لتطور نضال الجماهير الشعبية، فإنه لا يصح المراهنة على هذه التناقضات لإحداث شرخ عميقة قد تؤدي إلى القضاء على النظام أو فرض إقامة ديموقراطية فعلية عليه. فهذه التناقضات لن تعرف المزيد من التعمق إلا بمقدار ما تلج الجماهير الشعبية بقوة أكبر وعزيمة أعظم ميدان النضال، لذلك، فليس من الصحيح الاستفادة من هذه التناقضات لبناء إطار سياسي شرعي لن يعمل - أحب ذلك أم كره ومهما كانت النيات حسنة - سوى الالتحاق بالمؤسسات "الديموقراطية" المزعومة للنظام، وقد يعطيها بالتالي بريقا جديدا، هي في أشد الحاجة إليه، بعد أن انفضحت وأصبحت محط سخرية شعبنا بأكمله. وعلى عكس ذلك فإن توجه المناضلين للالتحام بالجماهير، ومساعدتها على بناء تنظيماتها الذاتية، وعلى تصعيد النضال، سيؤدي لا محالة إلى المزيد من احتداد هذه التناقضات، وإلى المزيد من إضعاف البنية الطبقيّة السائدة والنظام الملكي.

إن النتيجة التي نتوصل إليها إذن، هي أن الظرف الراهن يسمح فعلا بتطوير نضال الجماهير الشعبية، ويسمح أيضا بتشكيل أشكال متنوعة من التنظيمات الذاتية المرنة للجماهير، على الأصعدة القاعدية (الحي، المعمل، القرية أو الدوار...) أي أن الظرف يسمح بنمو نسبي لهذه التنظيمات العلنية وشبه العلنية للجماهير، لكن، كما أوضحنا أعلاه، لا مفر من الاستمرار في بناء التنظيمات السياسية المناضلة الثورية في السرية، ما دام النظام الحالي قائما، وما دامت الطبقات السائدة تفرض هيمنتها على البلاد.

### 3) هل "الديموقراطية السياسية" المجردة أم الديموقراطية المباشرة للمجالس الشعبية؟

إن تغييب أي تحليل للتناقضات الطبقيّة، وتفادي أي إشارة إلى طبيعة النظام والطبقات السائدة، أديا إلى طرح مضمون مجرد للديموقراطية. في هذا الإطار، لابد من توضيح ما يلي: إن الاقتصار على الدفاع عن "الديموقراطية" بشكل عام ومجرد، دون إعطائها مضمونا واضحا وملموسا يؤدي إلى المغالطات التالية:

- عدم التمييز بين الحريات الديموقراطية من جهة، و"المؤسسات الديموقراطية" المزعومة من جهة أخرى. فإذا كان من واجب المناضلين الدفاع بكل قوة وبجميع الوسائل على الحريات الديموقراطية، والنضال من أجل إقرارها واحترامها وتوسيعها، وذلك ضدا على النظام، وعلى مؤسساته الديموقراطية المزعومة، فإنه من البديهي أن المؤسسات الديموقراطية المزعومة للنظام، لا علاقة لها بأية ديموقراطية حقيقية، بل إنه باسمها

وتحت يافطتها، يتم يوميا خرق ودوس الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلادنا، وبالتالي فلا مجال للدفاع عن هذه المؤسسات، بل يجب النضال ضدها، وفضح طبيعتها وأهدافها الرجعية. إن توسيع وتعميق الحريات الديمقراطية، تسمح للجماهير الشعبية بتوسيع وتعميق نضالها، بينما تهدف "المؤسسات الديمقراطية" المزعومة إلى تحريف وعي الجماهير وتكريس استعبادها وحصر نضالها في إطار شكلي لا فائدة فيه بالنسبة لها.

- زرع الوهم، أن مؤسسات النظام "الديموقراطية"، وهي المؤسسات التي تركز دكتاتورية النظام والطبقات السائدة، يمكنها أن تتحول بفضل النضال الديمقراطي إلى مؤسسات تمثل مصالح الشعب المغربي. وخلافا لذلك، نعتبر أن الديمقراطية، التي تعبر عن مصالح شعبنا، لا يمكن بناؤها إلا على أنقاض هذه المؤسسات "الديموقراطية" المزعومة، وعلى قاعدة القضاء على النظام الملكي والطبقات السائدة وجهاز دولتها، وتتشكل هذه الديمقراطية الشعبية خلال سيرورة النضال الثوري، وترتكز بالأساس على قاعدة المجالس الشعبية المنتخبة من طرف الجماهير، بكل حرية والمسؤولة أمامها، وأن الجماهير لها الحق في إعفاء ممثليها في هذه المجالس في كل لحظة، إذا لم يفوا بالتزاماتهم.

لقد انتقد ماركس، في إطار تحليله لكومونة باريس، في كتابه "الحرب الأهلية في فرنسا" الديمقراطية لكونها تركز إلى تفويض السلطة إلى سياسيين محترفين (مرتبطين بشكل عام بالطبقات السائدة) لا تستطيع الجماهير مراقبتهم ولا إعفاءهم إن هم نقضوا تعهداتهم، وبين ماركس ضرورة إقامة ديموقراطية مباشرة، على شاكلة كومونة باريس لتحرر الجماهير الشعبية، ومشاركتها الفعلية في كل القضايا التي تهم مصيرها. وتبين التجارب الثورية للعديد من الشعوب، أن المؤسسات البرلمانية، عادة ما تواجه، في مراحل الأزمات الكبرى للدولة، هياكل التنظيم الذاتي (أي المجالس الشعبية) للجماهير، وتعمل على تقويضها، لذلك حتى في حالة تواجد ازدواجية في السلطة (أي مجالس شعبية ومؤسسات برلمانية) لابد للمناضلين المخلصين للشعب، من أن يعملوا على تقوية وتوسيع المجالس الشعبية، حتى تكون المسيطرة على المؤسسات البرلمانية وليس العكس.

إننا لا نرفض الديمقراطية البرلمانية، بشكل مطلق في ظل سلطة البورجوازية، ذلك أنه قد تبرز ظروف سياسية محددة، قد تستفيد خلالها الجماهير الشعبية وحركتها النضالية مرحليا من الديمقراطية البرلمانية نفسها، لكن، كما أوضحنا أعلاه، لا بد أن تسود في ظل السلطة الثورية الديمقراطية المباشرة.

### **ثالثا: فهم خاطئ ومغلوط ومغالط لتجربة القوى السياسية الشرعية منها والسرية:**

هل هناك قوى سياسية لم تقدم التنازلات وحصلت على الشرعية؟ الجواب هو لا.

هل هناك قوى سياسية حققت أهدافا لمصلحة شعبنا بفضل دخولها للشرعية؟ الجواب هو أيضا لا.

هل تغير الوضع السياسي، إلى الحد الذي يمكن في ظلله لقوى سياسية ما، أن تحصل على الشرعية دون تقديم تنازلات، وإذا حصلت على الشرعية، هل بإمكانها أن تحقق مكتسبات للجماهير، بالالتزام بقواعد اللعبة الشرعية؟ الجواب هو لا، انطلاقا من التحليل السياسي السابق.

ولعل يسار الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، لا يزال يتردد في تقديم التنازلات للحصول على الشرعية، خير مثال على ما نطرح.

إن القبول بالشرعية في ظل النظام الملكي، له منطق وقوانينه الموضوعية، التي تؤدي إلى القبول بتقديم التنازلات، وإلى عدم تحقيق أية مكتسبات جديدة للجماهير الشعبية، وعلى عكس ذلك، فإن تحقيق مكتسبات جديدة للجماهير الشعبية يعني النضال الصبور بجانبها، وتحمل التضحيات والتعرض للقمع، وذلك حتى ولو كان ذلك النضال يتم في إطار شرعي، ومن طرف قوى تعمل في الشرعية.

كما يتوجه الطرح بالنقد إلى أولئك الذين "طالبوا دوما بحرية التفكير والنشاط السياسي ومارسوا ذلك مع رفض للعمل الشرعي تجنباً للقمع". هذا الرأي يشتمل على المغالطات التالية:

هل يمكن ممارسة حرية التفكير والنشاط السياسي في بلادنا في ظل الشرعية؟ الجواب لا، لأننا نعيش في ظل دكتاتورية، لا تسمح بممارسة التفكير والنشاط السياسي إلا في الحدود الضيقة جداً، التي تحددها، لذلك فإن اللجوء إلى السرية، لم يكن وليد رغبة ذاتية، أو بسبب رفض مسبق للشرعية، إنه تعبير عن متطلبات موضوعية في بلادنا، حيث لا يمكن بتاتا لقوة مناضلة فعليا، فأحرى ثورية، أن تمارس نشاطها في العلنية. إن هذه القوى لم تكن ترفض العمل الشرعي، بل إنها مارسته ومارسه في المنظمات الجماهيرية والجمعيات: الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، والمركزيتين، ا.م.ش. وك.د.ش. إن ما رفضته، هو الالتحاق بمؤسسات النظام، والديموقراطية المزعومة، وأن تتحول إلى قوة سياسية شرعية.

من الأكيد أن هذه القوى أخطأت في بعض الأحيان في ممارسة العمل الشرعي واللاشرعي، وسقطت في أخطاء في الربط، وفي تحديد العلاقة السديدة بينهما، بل قد تكون على غرار أية قوة ثورية فتية، قد انجرت إلى ما يسميه لينين "رومانسية اللاشرعية"، وخاصة في السنوات الأولى لتجربتها، لكن ذلك لا يمكن أن يطمس كونها أصابت ولا زالت على صواب، في اعتبارها ضرورة بناء التنظيم الثوري البروليتاري السري، كما لا يمكن أن يحجب، أن كل أولئك الذين انتقدوا، بل نصبوا العداء للنضال السري، وسقطوا في تقديس العمل الشرعي، تحولوا إلى نفس القوى التي انتقدها أصحاب الطرح في الجزء الأول من هذه الفقرة.

ولا نشك ولو للحظة واحدة، أن أصحاب هذا الطرح، إن كان همهم الشرعية ومواجهة القوى الثورية، لن يكون مصيرهم، مهما كانت النيات حسنة، أحسن من سابقهم.

### III البديل:

حتى نتلمس ما هي المهام الآن، لابد من الرجوع إلى تجربة الحركة الماركسية – اللينينية، وخاصة منظمة "إلى الأمام".

لقد طبع، ولا زال يطبع إلى حد لا بأس به، ممارسة الحركة الماركسية – اللينينية عدم القدرة على الربط الجدلي والملموس، بين الاستراتيجية والبرنامج والنشاط الثوريين، وبين العمل اليومي وسط الجماهير الشعبية، وما يتطلبه من برنامج يجب على المشاكل الملحة، ومن أساليب العمل، وأشكال التنظيم الملائمة والمرنة.

فقد ظلت هذه الحركة ومنظمتنا، تعاني من ازدواجية غريبة: فهي تطرح استراتيجية وبرامج ثورية، تبدو وكأنها مؤجلة إلى أمد غير مسمى، وبالتالي تبدو وكأنها مجرد طموح لا تربطه بالواقع الفعلي روابط وخيوط واضحة، ومن جهة ثانية تناضل وسط الجماهير الشعبية، على أساس برنامج مرحلي، لا يختلف عما تطرحه القوى السياسية للمعارضة البرلمانية، بما فيها حزب الاستقلال (ما عدا الموقف من الصحراء الغربية)، وإن كانت تناضل عليه بشكل أكثر جدية وحزما ودون إخضاعه لحسابات سياسية ضيقة. إن هذه الازدواجية قد انعكست أيضا على المستوى التنظيمي حيث أدت إلى:

- بناء تنظيم سري متقلص من الثورين، ومعزول نسبيا عن الجماهير الشعبية، يسعى إلى نشر الفكر الثوري الماركسي - اللينيني، وتطويره عبر العمل على ربطه بالواقع الملموس لبلادنا، وإلى التجذر وسط الجماهير الشعبية، وفي مقدمتها العمال والفلاحين، واستقطاب المناضلين الطليعيين المنبثقين منها.

- بناء حركة واسعة إلى حد لا بأس به، من المناضلين (المنبثقين في الأغلب من الفئات المثقفة) المتعاطفين مع الفكر الماركسي - اللينيني، وخاصة مع "إلى الأمام"، والذين لا تربطهم في أغلب الأحيان أية علاقة تنظيمية بها، والذين يقتصرون على النضال الجماهيري ذي الطابع الديموقراطي، دون ان يندرج ذلك النضال في أفق ثوري واضح.

والحقيقة، أن هذه الازدواجية، طبعت ممارسة العديد من التنظيمات الثورية في العالم، وأدت حينما تذهب بعيدا إلى فشالات كثيرة، إما بسبب الاقتصار على الكفاح المسلح، المرتكز إلى تصور استراتيجي، دون ربطه بنضال سياسي طويل و واسع وسط الجماهير (العديد من تجارب حرب العصابات في أمريكا اللاتينية، وخاصة في إطار ما يعرف بنظرية "الفوكو") أو بسبب الغرق في العمل السياسي الديموقراطي اليومي، دون ربطه بالأفق الاستراتيجي، مما يؤدي عادة إلى انحرافه نحو الإصلاحية (تجربة الأغلبية الساحقة من الأحزاب الشيوعية في العالم الثالث).

إن تجاوز هذه الازدواجية، وبلورة تمفصل واضح وسديد، بين العمل الثوري والعمل الجماهيري الديموقراطي، مسألة معقدة وشائكة.

ولا شك أن توفر العوامل التالية قد تساهم في حل هذه الإشكالية الحاسمة، في تطور الثورة المغربية: أولا: توضيح الأفق الاستراتيجي، ويعني ذلك تحديد دقيق وسديد للتناقضات الأساسية (الطبقية وغيرها، مثل التناقضات في المناطق ذات الخصوصيات الإثنو ثقافية) يسمح بتحديد التحالفات الطبقية أو غيرها والأدوات الثورية، القادرة على حل هذه التناقضات والبرنامج الثوري الكفيل بلف هذه القوى، وبتوضيح طبيعة المجتمع البديل الذي تريد الثورة إقامته.

وقد قدمت من منظمة "إلى الأمام" اجتهادات في هذا الميدان، حيث طرحت، إثر تقييم التجربة في نهاية السبعينات، ضرورة التركيز على التجذر وسط العمال والفلاحين، ثم طرحت، انطلاقا من محاولة استيعاب واقع الكادحين في المدن، وخاصة الدار البيضاء، ومن دروس الانتفاضات الشعبية في يونيو 1981 ويناير 1984، أهمية العمل وسط الأحياء الشعبية، وضرورة إيلاء الأهمية لواقع المناطق ذات الخصوصيات

الإقليمية، ودورها في سيرورة الثورة المغربية (انظر مقال "المضمون الاجتماعي للثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية").

إن برنامج جبهة التحرير الشعبية، الذي طرح مؤخرا للنقاش يمشي في نفس الاتجاه، حيث يحاول إعطاء الأفق الاستراتيجي طابعا ملموسا، ويسعى إلى تجاوز المفاهيم التقنوقراطية والدولية ("إتاتيست")، التي طبعت برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، الذي كانت المنظمة قد طرحته من قبل، وإلى لف كل الطبقات والفئات التي لها مصلحة في ثورة تقضي على سيطرة الطبقات السائدة ونظامها، وعلى الهيمنة الامبريالية.

لذلك، فإن هذا البرنامج يساهم في تقليص الهوة بين استراتيجية وتكتيك منظمنا. ثانيا: ضرورة القيام بتحليل دقيق وموضوعي للظرف السياسي، يسمح بتحديد مستوى تطور التناقضات الطبقيّة، وفعل القوى السياسية والمطالب الآنية للجماهير واستعداداتها النضالية.

ثالثا: انطلاقا مما ورد في النقطة أعلاه، وكذا على ضوء البرنامج الثوري الاستراتيجي، يتم تحديد برامج وخطط نضالية، تسعى إلى الاستجابة للمطالب الملحة للجماهير، وتراعي استعداداتها النضالية من جهة، وتعمل على شق طريق تتجاوز الوضع القائم وتطوير نضالية الجماهير الشعبية من جهة ثانية.

إن الجماهير تعي، وستعي أكثر فأكثر مع تطور نضالها، أن اقتصر نضالها على الدفاع على بعض المكتسبات، والمطالبة ببعض التحسينات الجزئية، التي يسمح بها النضال الديمقراطي، غير كافي، ومهدد دائما بالتراجع إلى الوراء، لذلك لابد أن يتضمن البرنامج الديمقراطي، مطالب تتجاوز المطالب الآنية، وتطرح، بالشكل الملائم طبعاً لطبيعة العلنية الشرعية، لبنات على طريق التحرر من الاستغلال والاضطهاد والاستبداد والاستلاب.

في هذا السياق يكتسب إعطاء البرنامج الثوري، طابعا أكثر ملموسية ووضوحا وواقعية أهميته القصوى، ذلك أن البرنامج الثوري، ينير ويلهم البرنامج الديمقراطي، وإلا ظل هذا الأخير حبيس النضال اليومي الإصلاحية، أي أن البرنامج الديمقراطي، حين لا يضع نفسه في سياق الأفق الاستراتيجي الثوري، فإنه يلعب دوره في ترسيخ استيلاّب الجماهير، أي ترسيخ فكرة أن لا خلاص من الواقع القائم، وأن كل ما يمكن فعله، هو إدخال بعض الإصلاحات عليه فقط.

إن الجماهير التي تعاني في واقعها اليومي من الاستغلال المكثف والاضطهاد والاستبداد والاستلاب، تطمح إلى الانعتاق والتحرر، لكن النظام والطبقات السائدة والقوى السياسية الرسمية تحاول تكريس، أن جوهر الوضع القائم (أي النظام والبنية الطبقيّة السائدة) لا يمكن أن يتغير، وإن أقصى ما يمكن تحقيقه، هو بعض الإصلاحات. إن ذلك يؤدي بالجماهير إلى نوع من الانفصام: نضال سيزيفي (نسبة إلى سيزيف) من أجل الدفاع عن مصالحها ومكتسباتها البسيطة، وطموح غامض، بل ربما تصور سحري للتغيير والثورة. إن طرح برنامج ثوري من جهة، وبرنامج ديموقراطي من جهة ثانية، يفصل بينهما جدار صيني، يساهم في تكريس هذا

الانفصام، ولا يعطي الإمكانية للجماهير، عبر فعلها اليومي، أن تتلمس شيئا فشيئا آفاق المستقبل، آفاق الثورة. لذلك فإن طرح برنامج يربط بين المطالب الملحة للجماهير، وآفاق تجاوز الوضع القائم، مسألة مهمة لتقليص هذا الانفصام، وتطوير وعي الجماهير، وضرب الاستلاب، المتمثل في أن الوضع القائم لا يمكن تغييره.

وقد علمتنا الانتفاضة الفلسطينية الكثير، عبر ربطها المحكم والذكي، بين المطالب اليومية ومطلب دحر الاحتلال وإقامة السلطة الوطنية.

لقد بينا أعلاه، أن هناك حركة واسعة من المناضلين المتعاطفين مع الحركة الماركسية – اللينينية، والذين يقتصرون على النضال الديمقراطي، وهناك تنظيمات سرية متقلصة جدا. وإذا كان من الواضح أن التنظيم السري، بسبب القمع الشديد، الذي يواجهه من طرف النظام، لا يمكن أن يوفر تأطيرا تنظيميا واسعا لهذه الحركة، فإنه يجب أن يوفر لها تأطيرا سياسيا وفكريا. ولعل بلورة برنامج للنضال الجماهيري الديمقراطي، ذو الأفق الثوري، قد يساهم في توفير ذلك التنظيم السياسي المنشود لنضال هؤلاء المناضلين، الشيء الذي من شأنه أن يحول التعاطف مع الماركسية والثورة إلى ارتباط سياسي وتنظيمي، بالنسبة للعديد من هؤلاء المناضلين، وسيساهم في تقليص الهوة بين التنظيم السري والحركة الواسعة من المناضلين، أما إذا بقيت هذه الحركة الواسعة من المناضلين غارقة في النضال الجماهيري الديمقراطي دون أن تطرح لها أية آفاق سياسية، فإنها ستعرف التشتت، حيث سينسحب بعض المناضلين من ساحة النضال، بسبب اليأس وغموض الآفاق، بينما قد يسقط البعض في الفوضوية والمغامرة، انطلاقا من طموحه الثوري، وسيجد دعاة العمل السياسي الشرعي وكفى (من قوى سياسية قديمة أو أصحاب الطرح الذي ناقشناه) الفرصة سانحة لجر الجزء الثالث من هؤلاء المناضلين.

إن البرنامج الديمقراطي ذو الأفق الثوري، ينطلق من الظرف السياسي الملموس، ومن استشراق آفاق المستقبل، باستلهام البرنامج الثوري، لذلك فإنه يتطور بالضرورة مع تطور الظرف السياسي من جهة، ومع اكتساب الأفق الاستراتيجي ملموسة أكبر، لهذا السبب نعتبر أن طرح برنامج جبهة التحرير الشعبية، وتطوير البرنامج الديمقراطي، خطوتان إيجابيتان، يجب تطويرهما وإغناؤهما.

قد يقال أن محاولة ربط البرنامج الديمقراطي بالأفق الاستراتيجي مسألة غير واقعية تتجاهل واقع القمع. لذلك لابد هنا من التوضيح ان البرنامج الديمقراطي ذو الأفق الثوري، نظرا لطبيعته الشرعية، لا يمكنه طرح مسألة أساسية، وهي مسألة السلطة، لذا فهو برنامج ملتبس : فهو يطرح العديد من القضايا، التي تساعد الجماهير على تلمس المجتمع البديل، الذي يلبي مطامحها العميقة، لكنه بالضرورة لا يمكنه طرح التصور البديل كاملا، إنه يطرح المسائل التي يمكن للجماهير أن تناضل من أجلها منذ الآن، وذلك ما يجعله إجرائيا، خلافا للبرنامج الثوري، لكنه لا يطرح الأفق الثوري صراحة، الشيء الذي يجعله، إذا طرح، معزولا عن البرنامج الثوري، يساهم، وإن بشكل أخف، في استمرار ذلك الانفصام، الذي ذكرناه أعلاه، أو قد يغذي الوهم بأنه ممكن التحقيق في ظل النظام القائم، بواسطة النضال الديمقراطي السلمي. إذن لا مفر من طرح البرنامج

الثوري، بموازاة مع طرح البرنامج الديموقراطي ذي الأفق الثوري، وهذا ما يجعل، من ضمن أشياء أخرى، من النضال السري الثوري ضرورة لا مندوحة عنها.

إن إمكانية نفض الجماهير للاستيلاء والانفصام، اللذين أوضحتاهما أعلاه، لن تتحقق إلا إذا بدأت الجماهير، وبشكل جنيني وبسيط في البداية، في إبداع أشكال من التنظيم الذاتي القاعدي، في الحي والمعمل والقرية... إن أهمية بناء أشكال التنظيم الذاتي القاعدي، هي أن الجماهير تتعلم، ولو في حدود متواضعة في البداية، أخذ مصيرها بيدها، وتتمرس على ضرب الاتكالية والخضوع للسلطة، وتبدأ تلك المسيرة الطويلة والشاقة لبناء سلطتها البديلة، لذلك على المناضلين أن يساهموا في هذه العملية ويشجعوها، ويسهروا على نجاحها.

إن تجربة الانتفاضة الفلسطينية الباسلة وصمودها البطولي – وإن كانت الظروف والملابسات، ومستوى الصراع مختلفة، بشكل كبير – غنية بالدروس، التي يجب على المناضلين استيعابها واستحضارها في عملهم بجانب الجماهير. إنها تبين، كيف أن الجماهير، ودون أن تنتظر دحر الاحتلال الصهيوني، تبني سلطتها البديلة، طبعاً من الواضح أن هذه السلطة البديلة، لن تصبح سلطة مركزية بديلة إلا بدحر الاحتلال وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة، لكن مختلف اللجان، التي أصبحت تتكف بكل جوانب حياة المواطنين، وتحمي الانتفاضة، تلعب دوراً أساسياً في استمرار زخم الانتفاضة.

إن واقع المغرب، مع اختلافه الكبير عن الوضع في فلسطين، يبين أن هناك طاقات هامة يجب مساعدتها لكي تنتظم، ولكي تتعلم تسيير شؤونها بنفسها، وتبلور ديموقراطيتها الفعلية، المناقضة لديموقراطية الكومبرادور وملاكي الأراضي الكبار، وتناضل في إطار برنامج ديموقراطي ذو أفق ثوري.

إن إنجاز هذه المهام يتطلب تغيير المناضلين لأساليب عملهم ونمط حياتهم، فأساليب العمل ونمط الحياة في القطاع الطلابي لا تصلح للعمل وسط الجماهير الشعبية، لأن الجماهير تنطلق من مواقعها ومشاكلها، ويرتقي وعيها شيئاً فشيئاً إلى الوعي الثوري، بينما الجماهير الطلابية حساسة بشكل كبير للصراع الفكري والسياسي.

إن الجماهير ستلغظ أي مناضل قد يأتي إليها بخطابه السياسي المجرد، ولن تقبله وتسمح له إلا إذا ناضل بجانبها طويلاً وتعلم منها.

إن الطبقات السائدة والنظام، لن تترك الجماهير تبني تنظيماتها الذاتية القاعدية بسلام، لذلك فإن هذه العملية ستخضع لفترات من المد والجزر، بارتباط بمد وجزر النضالات الجماهيرية، وهذا ما يبين من جديد ضرورة التنظيم الثوري السري، الذي يعمل في فترات المد على تطوير وتعميق النضال والتنظيم الذاتي الجماهيري، وفي فترة الجزر على تنظيم التراجع، والحرص على أن يتم بأقل الخسائر الممكنة، واستخلاص الدروس، قصد مراكمتها، في اتجاه إحداث القفزة النوعية.

إن تجربة العديد من الثورات، تبين الضرورة القصوى لتطوير، منذ الآن، النشاط والتنظيم الذاتيين للجماهير، حتى تكتسب هذه الأخيرة التقاليد الديموقراطية، وكذا ان تتعود على الاستقلالية والمبادرة، الشيء الذي

سيوفر للثورة أكبر الحظوظ الممكنة للاستمرار والتطور، وقد يساعد على وقيتها، خاصة بعد انتصارها، من خطر الانحراف البيروقراطي، وتحول القوى الثورية إلى وصي على الجماهير. إن حسم مسألة السلطة، والقضاء على النظام الملكي، وعلى سيطرة الطبقات السائدة والامبريالية في بلادنا، لا يمكن أن يتم عبر تطوير النضال الجماهيري السلمي، فهذا النضال، إذا تجاوز بعض الحدود سيواجه بالقمع، لذلك لا بد من أن تعمل القوى الثورية، وبموازاة مع تطور النضال الجماهيري السلمي، على بناء الأدوات المسلحة، التي ستعمل على إطلاق وتنظيم وتطوير العنف الثوري الجماهيري، القادر على مواجهة العنف الرجعي والقضاء عليه في مرحلة عليا.

### خلاصة:

لقد حاولنا في هذا النص، تبيان أن هناك طريقان للتعامل مع الأوضاع الحالية:

- إما بناء تنظيم سياسي شرعي فوقي، يرتكز إلى جزء من "الطبقة السياسية" (أي النخبة) تطمح إلى أن تحتل هي الأخرى موقعها في مؤسسات النظام "الديموقراطية" المزعومة، وذلك مهما كانت نيات البعض حسنة، أو تستر البعض الآخر وراء تقييمات خاطئة ومغشوشة لتجربة القوى الثورية، وراهن على تغييرات، انطلاقا من تقديم مضخم للوضع الداخلي، وإسقاطات تعسفية لتحولات في بلدان أخرى.
- إما الاستفادة من بداية انتعاش الحركة الجماهيرية، للعمل من أجل تجميع كل المناضلين، المخلصين لشعبنا حول برنامج ديموقراطي ذي أفق ثوري، برنامج يستجيب للمطالب الملحة للجماهير، في نفس الوقت الذي يفتح أمامها آفاق المستقبل، ودفعهم للالتحام بها، ومساعدتها في بناء تنظيماتها الذاتية القاعدية في كل مواقع تواجدها.
- إما بناء إطار سياسي شرعي جديد لن يختلف عن غيره من الأحزاب والمنظمات الشرعية، وقد يستغله النظام لمحاولة تلميع ديموقراطيته الزائفة.
- إما بناء تيار مناضل، يكافح بشكل شبه علني على قاعدة برنامج ديموقراطي، ذي أفق ثوري، ويساهم في بناء التنظيمات الذاتية القاعدية للجماهير الشعبية، ويساهم في تطوير وعيها.

إن طبيعة النظام الملكي والطبقات السائدة، تبين بكل وضوح أين هو الطريق السديد لانعتاق شعبنا. إن الجماهير تعرف ما تمثله شرعية النظام ومؤسساته، وإن المناضلين، لن تغريهم هذه الدعوات الجديدة لضرب رصيد هام من الكفاح الثوري، وللإستسلام لشرعية النظام تجنباً للقمع.

م.و.م.

10 - 11 - 1990